

الأوروبيون يستهلون إجازة الصيف داخل قارتهم

الكمامات تظل إلزامية في الأماكن العامة والمغلقة



بداية محتشمة



إجراءات صارمة

المياه الفيرونية للجزر اليونانية عادا إلى جدول الرحلة. وبدأت اليونان في فتح حدودها أمام غالبية السياح الأوروبيين، بالإضافة إلى أولئك القادمين من أجزاء أخرى معينة من العالم، بما في ذلك أستراليا واليابان ونيوزيلندا. ومع ذلك، فإن أي شخص من منطقة تضررت بشدة من الفيروس سيضطر إلى الخضوع لاختبارات إلزامية وقضاء ليلته الأولى على الأراضي اليونانية في فندق محدد. وعززت الحكومة الفرق الطبية في الجزر قبل موسم الصيف، لكن المخاوف مستمرة. وبشمل الإجراءات القادمين من منطقة باريس وميريد ولومبارديا في شمال إيطاليا، من بين أماكن أخرى. وتمت إعادة فتح المطارين الرئيسيين باليونان في أثينا وتسالونيك أمام القادمين من 29 دولة وذلك اعتباراً من النقاش.

غير مطروحة ما لم تكن لأسباب تتعلق بالأعمال التجارية بينما لا تزال المطاعم والمواقع السياحية مغلقة كذلك. مرحبا بكم في إيطاليا! كانت الجملة الأكثر تردداً على اللسان في البلد الأوروبي الأكثر تضرراً جراء الفيروس. وبعد ثلاثة أشهر من العزل، أعادت إيطاليا فتح حدودها في الثالث من يونيو الجاري في سعيها لطي الصفحة وإعادة إحياء قطاع السياحة الرئيسي. وفي الواقع، تمت إعادة فتح العديد من المواقع والمعالم التاريخية الشهيرة عالمياً منذ مايو الماضي، بما في ذلك كاتدرائية القديس بطرس في الفاتيكان وكولوسيوم روما. وكما هو الحال مع مراكب فينيسيا، بقيت المعالم السياحية هادئة في الوقت الحالي، حيث لم تزرها إلا حفنة من السياح الإيطاليين في الغالب. وفي وقت تشكل فيه السياحة 13 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي، حرصت السلطات على تسويق العلامة التجارية الإيطالية. ومع ذلك، بالكاد تمكن ملاحظة السياح الأجانب وهم يحملون بايديهم المتلصقات الإيطالية التقليدية على طول شوارع روما وهو المشهد الذي لم يكن لتخطئه العين حتى ماض قريب. ووافقت النمسا وسويسرا قبل أيام على فتح حدودها مع شمال إيطاليا وهي خطوة تحمل مغزى كبيراً بسبب ممر برينز في جبال الألب على الحدود النمساوية الإيطالية وهو المحور الرئيسي لحركة المرور بين شمال وجنوب أوروبا، خاصة بالنسبة إلى السياح الألمان. سواء كنت في زيارة من ألمانيا أو سويسرا أو ألبانيا، فإن الأوروبوليس

تحاول دول الاتحاد الأوروبي وخاصة تلك التي تعتمد في اقتصادها على السياحة، إنقاذ الموسم من خلال رفع قيود السفر بشروط أهمها السفر داخل الدول الأوروبية، في حين اختار بعض السياح قضاء العطلة الصيفية في بلادهم.

روما - بعد أشهر من العزل المنزلي القسري، يسارع الأوروبيون بلهفة إلى تحضير حقائب سفرهم ومستلزمات حمامات الشمس لقضاء عطلة الصيف في ما بعد كورونا.

ومع رفع القيود، وفي وقت يبدو قطاع السياحة في وضع صعب، وضع الاتحاد الأوروبي خططا لإعادة فتح حدوده الداخلية، لكن حتى مع السماح بالسفر ضمن معظم دول الاتحاد، يتوقع أن يقضي الكثير من الأوروبيين عطلاتهم داخل بلدانهم هذا العام.

وتبقى الصورة العامة لما يتوقعه المصطافون الباحثون عن الشمس أو البحر أو التجارب الثقافية، متشابكة انطلاقاً من إسبانيا وإيطاليا مرورا بفرنسا وبريطانيا واليونان. وفي فرنسا، الوجهة السياحية الأولى في العالم، ستعتمد الحكومة على بقاء الفرنسيين في البلاد لقضاء عطلاتهم من أجل المساهمة في إعادة إنعاش قطاع السياحة المحوري.

ولتوصيل الرسالة وتذكير الفرنسيين بما هو متاح داخل البلاد، تطلق السلطات حملة تحت عنوان "سازور فرنسا هذا الصيف"، ويبدو أن الكثيرين استجابوا بالفعل للنداء.

ووفقاً لرئيس جمعية "إنتربريز دو فواياج" الفرنسية، التي تمثل قطاعات صناعة السفر، فإن 20 في المئة فقط من الحجوزات الصيفية في وكالات السفر حتى الآن مخصصة للرحلات في الخارج، مقارنة بـ66 في المئة في المعتاد.

ومع ما يزيد قليلاً عن 90 مليون زائر من الخارج العام الماضي، استأنفت فرنسا السفر دون فرض حجر صحي مع بلدان الاتحاد الأوروبي.

وبدأت باريس، المدينة الأكثر زيارة في أوروبا، في العودة تدريجياً إلى الحياة مع فتح شرفات المقاهي مرة أخرى، لكن العاملين في القطاع السياحي لا يتوقعون العودة بالنسبة القديم للصيف في فرنسا.

وسيبدأ فتح برج إيفل في 25 من الشهر الجاري تحت قيود على عدد الزوار الذين سيكون لزاماً عليهم في البداية صعود النصب عبر السلالم فحسب، من بين قيود أخرى.

وسيكون من الممكن مشاهدة لوحة موناليزا والأعمال الفنية الأخرى مجدداً في متحف اللوفر اعتباراً من 6 يوليو القادم.

مع السماح بالسفر إلى معظم دول الاتحاد الأوروبي يتوقع أن يقضي الكثير من الأوروبيين عطلاتهم داخل بلادهم

وأظهر استطلاع نشر الأربعاء أن أكثر من ثلثي الإسبان لا يعتزمون الذهاب في إجازة هذا الصيف رغم رفع تدابير الإغلاق بشكل شبه كامل، وستبقى غالبية الذين يخططون للقيام بذلك، في البلاد.

واعتباراً من 1 يوليو، سيبدأ فتح أماكن الجذب السياحي المشهورة مثل كنيسة "ساغرادا فاميليا" في برشلونة أو قصر الحمراء في غرناطة، للزوار الأجانب.

وحددت السلطات في مدريد هذا الموعد لفتح حدودها واستئناف السياحة الدولية، وكذلك إنهاء الحجر الصحي للوافدين.

ونظراً لأن السياحة تمثل 12 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي، فمن الصعب تصور موسم صيفي في إسبانيا من دون زوار أجانب.

ويعتمد قطاع السياحة الإسباني الذي تضرر بشدة جراء تدابير الإغلاق وقيود السفر المفروضة في أنحاء العالم، على الطلب الداخلي لإيقاظ موسم الصيف.

وحذرت السلطات من الكمامات ستظل

ومن المرجح أن تضر هذه الخطوة بالسياحة الوافدة من الخارج، حيث من غير المحتمل أن يتدفق السياح الأجانب إلى نقاط الجذب السياحي المشهورة بينما يظل منهم عزل أنفسهم لمدة أسبوعين.

ومن ناحية أخرى، ذكرت الحكومة البريطانية أنها تتطلع إلى إنشاء "جسور جوية" مع دول سجلت عدداً منخفضاً من الإصابات بالفيروس.

وتتشدد الخطوة اتفاقات ثنائية مع دول بعضها بحيث تلتف على متطلبات الحجر الصحي.

وحتى من دون هذا الإجراء المثير للجدل، يظل السفر إلى بريطانيا سيئاً ذا حد، حيث لا تزال حجوزات الفنادق وتقييد حركة مئات الملايين من الناس ومنعهم من ممارسة حياتهم الطبيعية، بما فيها السياحة والسفر".

ويعاد إلى "إيجاد آلية مشتركة لتخفيف قيود السفر بشكل مرحلي في إطار مستجدات تطور الوضع الصحي بكل دولة"، وأكد أهمية التنسيق العربي بشأن تشجيع السياحة البيئية العربية. واستعرض المنصوري أبرز الجهود والمبادرات التي تنفذها الإمارات حالياً للبدء في استعادة النشاط السياحي مرحلياً، ومن أبرزها إطلاق برامج لتعقيم وتطهير المنشآت والمرافق السياحية، وإصدار أدلة استرشادية للإجراءات الاحترازية ومعايير الصحة والسلامة للقطاع السياحي بالدولة استعداداً لاستقبال الزوار في ظل انحسار انتشار الفيروس.

وتشمل الإجراءات الإماراتية فتح الفنادق والأنشطة السياحية وإعادة الحركة الاقتصادية بشكل تدريجي وفق إجراءات احترازية ومعايير صحة وسلامة خاصة بالتشواط والمسابح والمطاعم وخدمات الفنادق وغيرها.

وتعد إسبانيا بالمراحل النهائية لإنهاء بعض أكثر إجراءات الإغلاق صرامة في العالم، على الرغم من أنه تم السماح للسياح الألمان بزيارة جزر البليار كجزء من مشروع تجريبي.

ولبضعة أسابيع أخرى، سيكون بإمكان الإسبان الاستفراد بالمواقع السياحية في بلادهم.

واعتباراً من 1 يوليو، سيبدأ فتح أماكن الجذب السياحي المشهورة مثل كنيسة "ساغرادا فاميليا" في برشلونة أو قصر الحمراء في غرناطة، للزوار الأجانب.

وحددت السلطات في مدريد هذا الموعد لفتح حدودها واستئناف السياحة الدولية، وكذلك إنهاء الحجر الصحي للوافدين.

ونظراً لأن السياحة تمثل 12 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي، فمن الصعب تصور موسم صيفي في إسبانيا من دون زوار أجانب.

ويعتمد قطاع السياحة الإسباني الذي تضرر بشدة جراء تدابير الإغلاق وقيود السفر المفروضة في أنحاء العالم، على الطلب الداخلي لإيقاظ موسم الصيف.

وحذرت السلطات من الكمامات ستظل

ومن المرجح أن تضر هذه الخطوة بالسياحة الوافدة من الخارج، حيث من غير المحتمل أن يتدفق السياح الأجانب إلى نقاط الجذب السياحي المشهورة بينما يظل منهم عزل أنفسهم لمدة أسبوعين.

ومن ناحية أخرى، ذكرت الحكومة البريطانية أنها تتطلع إلى إنشاء "جسور جوية" مع دول سجلت عدداً منخفضاً من الإصابات بالفيروس.

وتتشدد الخطوة اتفاقات ثنائية مع دول بعضها بحيث تلتف على متطلبات الحجر الصحي.

وحتى من دون هذا الإجراء المثير للجدل، يظل السفر إلى بريطانيا سيئاً ذا حد، حيث لا تزال حجوزات الفنادق وتقييد حركة مئات الملايين من الناس ومنعهم من ممارسة حياتهم الطبيعية، بما فيها السياحة والسفر".

ويعاد إلى "إيجاد آلية مشتركة لتخفيف قيود السفر بشكل مرحلي في إطار مستجدات تطور الوضع الصحي بكل دولة"، وأكد أهمية التنسيق العربي بشأن تشجيع السياحة البيئية العربية. واستعرض المنصوري أبرز الجهود والمبادرات التي تنفذها الإمارات حالياً للبدء في استعادة النشاط السياحي مرحلياً، ومن أبرزها إطلاق برامج لتعقيم وتطهير المنشآت والمرافق السياحية، وإصدار أدلة استرشادية للإجراءات الاحترازية ومعايير الصحة والسلامة للقطاع السياحي بالدولة استعداداً لاستقبال الزوار في ظل انحسار انتشار الفيروس.

وتشمل الإجراءات الإماراتية فتح الفنادق والأنشطة السياحية وإعادة الحركة الاقتصادية بشكل تدريجي وفق إجراءات احترازية ومعايير صحة وسلامة خاصة بالتشواط والمسابح والمطاعم وخدمات الفنادق وغيرها.

الإمارات تدعو إلى التنسيق لتعافي السياحة العربية

أثار الأزمة على القطاع السياحي ودفعه نحو التعافي، من خلال تخصيص حصة مناسبة من حزم الدعم والتحفيز الاقتصادية الضخمة التي أعلنت عنها بلاده، والبالغ إجماليها حتى اليوم 282.5 مليار درهم.

وتسهل حزم الدعم في توفير السيولة المالية وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر العاملة في مجال الأنشطة السياحية والخدمات المرتبطة بالقطاع، إضافة إلى دعم القطاع السياحي والحد من أعباء القطاع مثل الإعفاء من رسوم التراخيص أو تخفيضها، وخفض فواتير استهلاك الكهرباء والمياه ورسوم السياحة والبلدية وغيرها.

وفي مجال التخطيط المستقبلي لتمكين مرحلة التعافي والنمو، قال المنصوري "لقد حرصت الجهات المعنية في الإمارات خلال الأشهر الماضية على صيانة البيئة السياحية الوطنية، ولم تمنعنا الأزمة من الاستمرار في خطط تطوير المنظومة السياحية".

وأوضح وزير الاقتصاد الإماراتي بان "بلادنا سنطلق قريباً استراتيجية وطنية جديدة للتنمية السياحية، كما تعمل على وضع خطط تعافي القطاع السياحي على كافة المستويات، ودراسة عدد من المبادرات التي ستدعم القطاع السياحي خلال مرحلة التعافي وما بعدها من الانتعاش واستعادة النمو".

وأكد دعم دولة الإمارات لجهود منظمة السياحة العالمية والمنظمة العربية للسياحة وكذلك مجلس السياحة والسفر العالمي في ما يخص خطط وإجراءات التعافي وكذلك الإجراءات الخاصة بالصحة والسلامة والتي كانت مرجعاً رئيسياً في كافة المبادرات التي عملت عليها الإمارات.

وسلط الضوء على الجهود الوطنية المبذولة في الإمارات للحد من

وتشمل الإجراءات الإماراتية فتح الفنادق والأنشطة السياحية وإعادة الحركة الاقتصادية بشكل تدريجي وفق إجراءات احترازية ومعايير صحة وسلامة خاصة بالتشواط والمسابح والمطاعم وخدمات الفنادق وغيرها.

جاء ذلك خلال كلمته بالجلسة الافتراضية الطارئة للمجلس الوزاري العربي للسياحة والتي دعت إليها السعودية باعتبارها رئيس الدورة الحالية للـ22 للمجلس، لمناقشة سبل تنسيق الجهود العربية المشتركة لمواجهة الآثار السلبية لجائحة كورونا على القطاع السياحي في الدول العربية.

وأكد وزير الاقتصاد الإماراتي على أن السياحة الداخلية والسياحة البيئية بين دول المنطقة هما المرحلة الأولى من مراحل الاستعادة الكاملة للحركة السياحية.

وطبقاً لتقديرات منظمة السياحة العالمية، فإنه من المتوقع أن ينخفض إجمالي الحركة السياحية العالمية مع نهاية عام 2020 بنسبة من 57 إلى 78 في المئة، بما يعادل بين 850 مليوناً و1.1 مليار سائح، إضافة إلى فقدان نحو 120 مليون وظيفة.

وأضاف المنصوري، "للمرة الأولى منذ عشرات السنين نشهد مثل هذا الإغلاق الكامل أو الجزئي للحدود بكافة دول العالم، والتوقف شبه التام للطيران،



لنا كل مقومات سياحة الصيف